

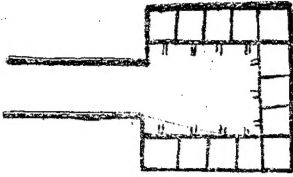
المقال يمثل خمسة قصار المزيد سندساً فإذا جمعت عدد المتأقيل حروفاً وذلك عشرون أسقطت المزيد وهو (السدين) من عشرين ثلاثة وثلاثين يبقى ستة عشر وثلاثون وهي عدد الحروف (واعلم) أنه لما اتفق المقدار والنسبة في الذهب والفضة في باب الزكاة والديات وهو أن اللازم عشرة دراهم في مقام المقال في كل مقال في مقام العشرة الدراهم كذلك (والضابط) أن يجعل الدراهم متأقيل ثم تسلك تقدير المقال وهو أن يسقط من كل مقال خمسة وبقشة وأما بقي فهي قروش وهذه القاعدة في معرفة الذهب من القروش وفي معرفة الدراهم أيضاً بواسطة أرجاعها إلى المتأقيل مثاله أن يجعل نصاب المائتين الدراهم عشرين أشياء بمقام العشرين المقال ثم يسقط الخمس من تلك العشرين وعشرين بقشة يعني مع كل خمس بقشة فإذا أسقطت خمس العشرين ومع كل خمس بقشة كانت أربعة قروش وربع فالباقي ستة عشر قرشاً الأربعة هو النصاب \* مثال آخر الدية من الذهب ألف مقال أسقط الخمس مائتين وألف بقشة فاجعل المائتين قروشاً وأسما والألف البقشة ثمانين عشر قرشاً ونصف يصير الباقي سبعة مائة وسبعة وثمانين ونصف وذلك هو قدر الدية من القروش \* مثال آخر العشرة الدراهم هي بمقال فاسقط الخمس وبقشة تكون سبعة عشر بقشة يبقى ثلاث وستين بقشة هي بقرش الأربعة وثلاث بقش وهي العشرة الدراهم وهي المهر الشرعي وعلى هذا فبقش (مثال آخر) الذي في المتلاحة هو ثلاثون مقالاً فالخمس من الثلاثين ستة والثلاثين البقشة ربع قرش وثمانين والباقي ثلاثة وعشرون ونصف وثمان هو أرش المتلاحة من القروش (تم المروي عن القاضي أحمد بن عبد الرحمن المجاهد رحمه الله)

ونقل من خط العلامة حسين بن عبد الرحمن الأكواع عن السيد العلامة أحمد بن علي السراجي رحمه الله تعالى ما لفظه هذا ولا يلتفت إلى ما دقق فيه المتأخرون فقد رد من وجوه عشرة منها أن القائل بالبقش ذكر على يهودي في معرفة غش القرش وأين العدالة من الكفار ومنها أن الأصل في الأروشات ونحوها راحة الذمة فلا تحتاج إلى التدقيق ومنها أن النصاب على كلام سيدنا حسن قريب الاتوال للفقراء وعلى كلام المدققين إذا بلغت إلى ستة عشر قرشاً فهي ساقطة ومنها أنه إن صح الغش وسئلنا فإلبي اشتهر أني الأفرنج استخرجوا الغش وهو القلي فبلغ في المائة الرطل رطل قلي ففعلوا في المائة القرش قرش نحاس وهو معروف لا يجبهله أحد فما ألوجب أن يحكم بغش القروش المتقدمة كلها ومنها أن هذه المعجينة لا يجبهلها سيدنا حسن ومنها أن هذا الاستخلاص إن صح إنما هو في المائة الثالثة عشر فما تكون القروش المتأخرة عشر عشر عشر المثبوتة المتقدمة من قبل الغش

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين آمين

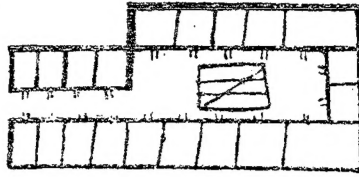
الحمد لله الذي لا يعبد إلا هو خالق كل شيء ورازقه الحمد لله الذي من علينا بالاسلام والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله (وبعد) فهذا تحصيل احتوى على جميع مسائل الشفعة ظاهرها وخافها حصلاً شيخنا وبركتنا القاضي العلامة عبد الله بن محسن الحيمي رحمه الله تعالى فقال ما لفظه هذه أول الصورتين من الدرب أحدهما تكون الشفعة فيه للجميع ولا أخصية

## الصورة الاولى



هذه الصورة التي تثبت الشفعة فيها لجميع أهل الدرب سواء كانت المبيعة داخلية أم خارجية لأن كل مالك من أهل الدرب لم ينقطع حقه من الاستطراق لأنه إذا أراد الدخول إلى داره فمن أين أراد دخول من أي الجهات شاء فإذا ثبت له الطريق من أي جهة ثبتت له الشفعة والأخصية لأحد على الآخر والله سبحانه وتعالى أعلم وقرز

الصورة الثانية من صور الدرب الدوار وهو الذي إذا كان في وسطه درب فيه دور أبوابها إلى



داخل الدرب وله رقبة في مدخله فهذه صورته

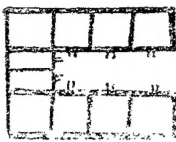
هذه صورة الدرب الذي داخله دورا إلى داخل الدرب فإذا ابتاعت أحد الدور التي هي داخله كانت الشفعة لهم جميعاً يميناً وشمالاً لأن لكل واحد يدخل باب داره من أين شاء يميناً وشمالاً بسبب

الاستطراق وهو موجود في الجميع إلا الدارين اللذين بابهما إلى خارج الدرب إذا بيعت واحدة منهما ثبتت الشفعة لمن جنبهما بالجوار فقط وأما أهل رقبة الدرب فإن بيعت الأولى من الدرب التي في الرقبة كانت للمسامت ومن داخل جميعاً فإن بيعت الثانية كانت الشفعة للمسامت ومن داخل لهم جميعاً ولا شفعة لمن خارج الرقبة فإن بيعت الثالثة كانت الشفعة للمسامت من أهل الرقبة ومن داخل من أهل الدرب وأما من خارج الرقبة فقد انقطع حقه من الطريق قبال باب داره قرز (وأما الصورة) التي في الطريق فهي متعددة باعتبار هل هي منسدة أم لا وهل هي مملوكة أم لا وهل في أقصى المنسدة مسجد أم لا أو في أوسطها وسيأتي إن شاء الله تعالى لكل واحدة صورة (أما المنسدة فهذه صورتها)



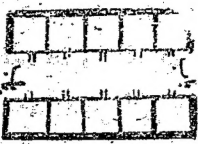
هذه صورة الشارع المنسدة وفيه أربع دور أو خمس أو أكثر فإن ابتاعت الأولى ثبتت الشفعة لأهل الداخلات لأن حق كل واحد قد انقطع فهم على سواء مع

طابهم للشفعة وإن بيعت الثانية ثبتت الشفعة لأهل الداخلات وإن بيعت الثالثة كانت الشفعة لأهل الداخلات وهو مالك الرابعة ومن خلفه وعلى هذا فقس (وأما أهل الخارجات) فقد انقطع حقهم في الاستطراق كل واحد من باب داره وإن بيعت الداخلات كانت الشفعة لصاحب الثالثة لأنه أخص وشفعته بالطريق لأن ملكه في الطريق وملك صاحب الداخلات لم ينقطع وهو متصل أيضاً وهذه صورة شرح الأزهار كما ذكره الدواري والصعيرى وقيل بالجوار وفائدة الخلاف لو كان إلى جانب الداخلات دار أخرى من خارج الشارع فمن قال بالجوار اشتركا أعني مالك الدار التي بابها فوق باب المبيعة ومالك الدار التي بابها إلى خارج لاستوائهما في السبب وهو الجوار (والمذهب) أنها لمن بابها فوق إلى داخل الشارع والسبب الطريق قرز (الصورة الثانية) في المنسدة إذا كانت الدور من الجهتين والشارع منسدة

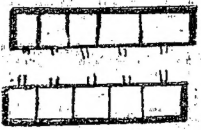


هذه الصورة الثانية إذا ابتاعت الدار الأولى كانت الشفعة لأهل الشارع جميعاً ومالك المسامطة من جملتهم وإن ابتاعت الثانية كانت الشفعة للمسامطة ومن داخل على سواء لا شتراكهم في الطريق وإن ابتاعت الثالثة كانت لمن ساءتها من داخل وإن ابتاعت

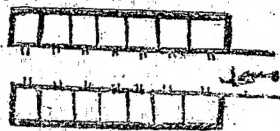
الرابعة كانت الشفعة لمن سامتها ولمن داخل على سواء وأن ابتاعت الخامسة كانت الشفعة لمن سامت  
ولمن داخل من الجهتين وأما من خارج فقد انقطع حقه وعلى هذا فقس وإن ابتاعت الداخلة كانت  
الشفعة لمن سامتها لأنه أخص فإن لم يطلب كانت لمن فوقها ولمن سامت لأن حق الاستطراق متمم كما  
في الصورة الأولى والله اعلم (الصورة الثالثة) إذا كانت الطريق نافذة ولكنها مملوكة لأهل الشارع بين  
أملأهم كأنها تكون عرصة اشتراها جماعة منحصرين فعمروا فيها دوراً من يمين وشمال فإذا ابتاعت  
أحد الدور من أي الجهتين كانت الشفعة لهم جميعاً كما قلنا في الدرب لأن لكل واحد من الملاك أن  
يدخل إلى داره من حيث أراد وقد ذكرها القاضي العلامة أحمد بن حابس في المقصد الحسن وهذه صورة  
هذه صورة الدور من الجهتين إلى شارع نافذ لكنه مملوك تركه أهل العرصة فإذا  
أبتاعت أحد الدور كانت الشفعة لهم جميعاً على السواء بحيث لا أخصية لأحد دون  
أحد كما ذكره العلامة أحمد حابس رحمه الله قرز



(الصورة الرابعة) إذا كانت غير منسدة وغير مملوكة كما قلنا في الصورة الثالثة فلا شفعة بالطريق  
بل بالجوار وهذه صورتها

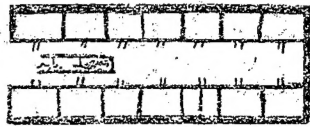


هذه الصورة لا تثبت فيها الشفعة بالطريق لأن الظاهر فيما كانت نافذة السبيل  
وهكذا في الملتبس فلا شفعة إلا بالجوار فقط كما ذكره أهل المذهب الشريف أعزه



الله قرز (وأما الصورة) التي في أقصاه مسجد وهي منسدة فهذه صورتها  
هذه صورة الشارع المنسدة الذي في أقصاه مسجد إذا ابتاعت الأولى أو  
أحد الدور كانت الشفعة ثابتة بالجوار أو الخلطة وأما بالطريق فلا شفعة

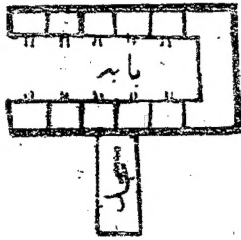
بها لأن حكم الشارع المذكور حكم النافذة الذي الناس فيه المالكين على سواء وإنما كان كذلك لأن من  
شروط المسجد أن يفتح بابه إلى ما الناس فيه على سواء ففي هذه الصورة يحكم بأن الشارع وإن كان منسداً  
فهو مسيل وهكذا إذا كان الشارع مملوكاً وأذنوا بعمارة مسجد فمع إذنهم بطل ملكهم من الاستطراق  
وكان لهم حق فقط وأما إذا عمروا المسجد من غير إذنهم فلا يصير مسجداً والشفعة فيه بالطريق وليس  
لعرق ظالم حق هذه قواعد أهل المذهب الشريف أعزه الله قرز (وأما المنسدة) الذي في أوسطه  
مسجداً أوفى ثلثه أو ربعه أو خمسة أو أقل أو أكثر فالعبرة ببابه لا بأصل جداره وسيأتي تفصيل  
الكلام في ذلك وهذه صورته



هذه صورة الشارع الذي فيه مسجد ليس بأقصاه فإذا بيعت أحد  
الدور لم تثبت الشفعة لأحد من أهل الشارع لأن الطريق مسيلة من

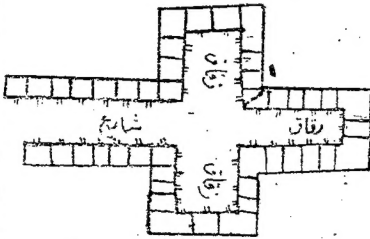
باب المسجد إلى خارج الشارع وأما من داخل باب المسجد فالشفعة ثابتة بالطريق ولكن يفصل في الدور  
التي مفتوح أبوابها إلى جدار المسجد يعني قبالة الجدار فنقول إذا بيعت أحدها كانت الشفعة لمن  
تحتها من جهتها ولمن شاركها في الطريق ولا شفعة لمن سامتها وهي التي بابها من الجهة الثانية إلى جدار  
المسجد وأما من داخل وهي الدار الرابعة التي قد جعلت الرمز فيما بينهن إذا ابتاعت أحد الدور ثبتت  
الشفعة للمسامت ولمن داخل الشارع (فإن قلت) إذا ابتاعت التي مفتوح بابها إلى قبالة المسجد لم تثبت إلا

لمن داخل دون المسامطة قلت لم تثبت الشفعة للمسامت لتوسط المسجد لأنه اشتراك بينهم بالطريق لأن كل واحد من المسامتين طريقة منفردة كما مثلنا قرز (الصورة الثانية) إذا كان المسجد متوسطا في الشارع فهو كالصورة الاولى ولم أمثله مرة أخرى الا لبيان المسامت لباب المسجد وهذه صورته



هذه الصورة لم نذكرها الا لبيان الدار المسامطة لباب المسجد فنقول اذا بيعت أحد الدور التي خارج المسجد فلا شفعة بالطريق بل بالجوار وكذلك الدار التي بابها الى قبال باب المسجد اذا ابتاعت لم تثبت الشفعة لأهل الدور الداخلة بالطريق لأن بابها الى مباح الناس فيه على سواء فلا شفعة الا بالجوار وأما الدور الداخلة من باب المسجد فإذا بيعت الاولى تثبت الشفعة للداخل

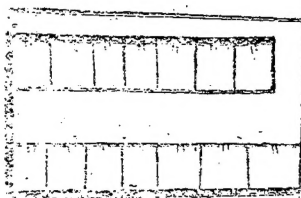
والمسامطة لها كما قرز لأن الطريق مملوكة من وراء باب المسجد وهكذا لو كان مكان المسجد حمام أو وقف عام في صورتين معاً قرز ومما يلحق بالشارع المنسد اذا نمت شارع منسد وكان في أوسطه ثلاثة أزقة فهذه صورته



هذه الصورة التي فيها ثلاثة أزقة فنقول اذا ابتاعت الاولى من الشارع فالشفعة لمن سامتها ولمن داخله في الشارع والازقة ولا أخصية لأحد وإذا بيعت الثانية فالشفعة لمن سامتها ولمن داخل جميعاً وأما من خارج فقد انقطع حقه بدخوله داره مع طلب أهل

الدور الداخلة وهذا سبب الاستطراق ثابت الى انتهاء الشارع وذلك الى الدارين اللذين بابهما في أقصى الشارع من خلفها الازقة اذ سبب الشفعة ثابت لهم الجميع ولا أخصية وأما الازقة من بين الداخل والخارج والمقابل فكل زقاق تثبت فيه الشفعة فيما ابتاعت من الدور لأهله فإذا ابتاعت الطارفة من الزقاق الايمن للداخل كانت الشفعة لهم الكل والمسامت وكذلك الثانية اذا ابتاعت كانت الشفعة لهم الكل والمسامت وأما من خارج الزقاق فلا شفعة له لا تقطاع حقه الى أن تنتهي الى طريق الزقاق وأما الدارين اللتين في أقصى الزقاق اذا ابتاعت إحداها كانت الشفعة لأقرب باب المبيعة لأن الاستطراق متصل قرز وقال في الافادة أن الشفعة لأهل الزقاق جميعاً ولعل الظاهر سواء كان خارجاً أم داخل

وأما بيان الاشتراك في مجاري الماء الانهار والسيول والبور وضبابات الجبال وشرب الموج من نهر أو سيل أو غيره وهكذا اذا كانت الارض تشرب من نهرين أو بئرين أو مسقائين على اختلاف أنواعها فسيأتي لكل واحدة صورة والله أعلم (الصورة الاولى) اذا كانت الارض تشرب من نهر أو بئر أو مسقى وسواء كانت ساقية مستوية أو فيها اعوجاج فالحكم واحد وهي هذه



هذه صورة ما اذا كانت الساقية معوجة فإذا بيعت الجربة (١) الاولى كانت الشفعة لمن بعدها ولا أخصية لأحد الى انتهاء الساقية واذا بيعت الثانية كانت الشفعة لمن بعدها ولا شيء لمن خارج لا تقطاع حقه ثم نقول اذا بيعت الداخلة وهي آخر جربة التي شربها آخر منشرة كانت الشفعة للجربة التي فوقها لا غير كما قلنا في الشارع المنسد قرز اذا بيعت الاخرة استحق الشفعة الذي بابها واذا بيعت التي جنب الجربة الاخرة كانت الشفعة الاخرة منشرة لأن صاحبها أخص

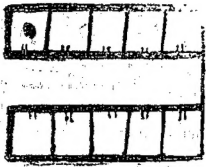
(١) المراد بالجربة أيما أتت القطعة من الأرض





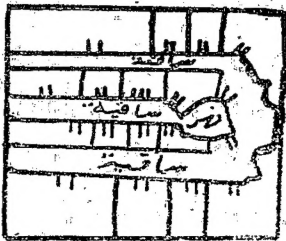
( الصورة الثانية ) في الساقية الغير المموجة وهذه صورتها  
هذه صورة ما اذا كانت الساقية غير مموجة اذا بيعت الاولى كانت الشفعة لمن بعدها  
وينقطع حق الخارج اذا بيعت أحد الداخلات ( وأما الارض ) الداخلة اذا بيعت

كانت الشفعة لصاحب التجربة التي مشربها أخرج منها لأن مرور الماء متصل فيكون أخص كما قالوا في  
الشارع الذي فيه ثلاث دور هكذا قرز واذا ابتاعت الثانية من الداخلة فالشفعة لصاحب التجربة الداخلة  
لأخصيته لطريق الماء ( هذه الصورة ) اذا كانت الساقية تشرب منها جهتان وهي متوسطة فهذه صورتها



هذه صورة للساقية المتوسطة بين الاملاك اذا ابتاعت الاولى كانت الشفعة لمن سامتها  
ومن داخل فاذا ابتاعت الثانية بطل حق الخارجتين وثبتت الشفعة لمن داخل ومن  
سامتها حتى تنتهي الى آخر الساقية فاذا بيعت الداخلة كان المسامت أخص وكذا

لو كانت الساقية المتوسطة معوجة كان الحكم كذلك وكذا لو كان ابتداءها بين أموال وآخرها ليس  
فيه إلا تجربة واحدة كان الحكم ما ذكرنا ( نعم ) وهذه الثلاث الصور اذا ابتاع الماء مع الارض وأما  
اذا ابتاع الماء وحده والارض وحدها كان الحكم في هذه الارض ما ذكرنا وفي النهر أو البئر والعين  
الفواردة المستخرج ماؤها تكون الشفعة للجميع بالخططة كما في البيان قرز وأما النهر الذي يخرج الى  
ثلاث سواقي كل ساقية الى تجربة واحدة وكذلك البئر اذا كان الماء يجتمع في الماثل وينفجر الى ثلاث  
سواقي كل ساقية الى جهة وكذلك السيل اذا كان يجتمع الى محل ويتفرع في ثلاث سواقي فاذا ابتاعت  
أحد الاراضي في أي جهة كانت الشفعة لاهل جهتها على ما تبين هذه صورته



هذه صورة النهر أو البئر أو المسقى المجتمع الى محل ويتفرع الى ثلاث  
جهات فنقول اذا ابتاع موضع من أي الجهات كانت الشفعة لأهلها  
خاصة دون غيرها ثم يفصل بين أهل المبتاعة فنقول اذا ابتاعت الاولى كانت  
الشفعة لأهل الساقية جميعا واذا بيعت التي بعدها كانت لمن بعدها دون  
الخارجة لأن قد انقطع حق مالكيها عند منشرة أرضه واذا ابتاعت

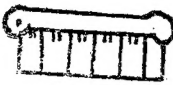
الثالثة كانت الشفعة للداخلتين فاذا بيعت الداخلة كانت الشفعة لصاحب التجربة التي نشرتها فوق منشرة  
المبيعة لأن ملك في الساقية وملك صاحب المبيعة متصل كما قالوا في الاستطراق فاذا ابتاعت كانت  
الشفعة لمن فوقها لا غير لأن ملك صاحب المبيعة والتي فوقها متصل وأما الساقية الوسطى التي تسقي  
جهتين فنقول اذا بيعت التجربة الاولى كانت الشفعة لمن داخل والمسامتة ويبطل حق الخارج اذا  
ابتاعت الثانية ثبتت الشفعة للداخلية والمسامتة ويبطل حق الخارج اذا ابتاعت الثالثة كانت الشفعة لمن  
داخل والمسامتة فاذا بيعت أحد الداخلتين كانت الشفعة للمسامتة واذا ابتاعت معا كانت الشفعة للملك  
المفترقين اللتين فوقهما على السواء لأن ملكهم في الساقية متصل كما قالوا في الطريق كذا قرز ( وأما  
صورة النهرين ) الذين أحدهما في أسفل الضيقة يسقى به الى أعلاها وأحدهما في أعلاها يسقى به في

أسفلها وهكذا البئر وهكذا المتساويين وهذه صورته

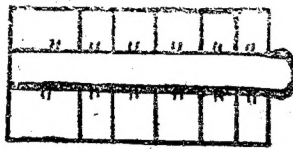


هذه صورتين أعني الأرض التي تشرب من نهريين ولا فرق بين أن يكون كل  
نهر يجري ساقية في رقبة منفردة أو في ساقية واحدة فإذا بيعت أحد الجرب

كانت الشفعة للجميع لأنك تقول إن الأولى هي التي ابتاعت ثبتت الشفعة لمن داخل وذلك ظاهر وإن  
ابتاعت الثانية كانت الشفعة لمن داخل وانقطع حق الخارج ولكن باعتبار النهر الثاني هي داخله  
وإذا كان كذلك فالشفعة ثابتة للجميع على كل حال كما ذكره في الأثمار وهذه صورة ما إذا كان كل  
نهر يجري في ساقية واحدة (وأمّا صورة) ماذا كان كلا النهرين يجريان في ساقية واحدة فهذه صورته

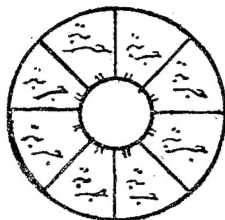


وأمّا صورة ما إذا كانت الساقية تشرب منها جفتان



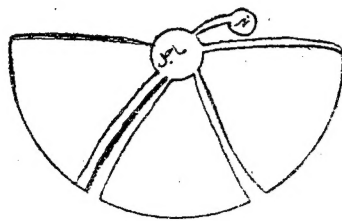
فهذه صورتها هذه صورة الساقية النافذة في النهر أو البئر التي تسقي  
إلى جهتين فنقول إذا بيعت الأولى كانت الشفعة لمن داخل والمسامة  
ابتاعت الثانية كانت الشفعة لمن داخل ولمن سامت ابتاعت الثالثة كانت

الشفعة لمن داخل ولمن سامت ابتاعت الرابعة كانت الشفعة لمن داخل ولمن سامت وينقطع حق الخارج  
بانقطاع السقي فإذا بيعت أحد الداخلتين كانت الشفعة لمن سامتها فقط فإذا بيعت الداخلتين معاً كانت  
الشفعة لتي مشترتها فوق ذلك ولمن سامتها لاتصال ملك السقي كما قالوا في الطريق قرز (وأمّا صورة)



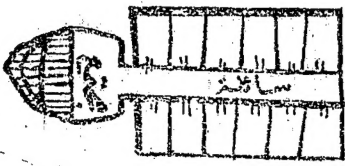
العين الفواردة التي تشرب الأموال المحيطة بها من دون استخراج فهذه صورتها  
هذه صورة العين الفواردة التي تشرب الأموال المحيطة بها كل أحد يسقي  
ملكه من جهة من دون استخراج الماء ولا يجمع للماء في شيء مملوك لهم جميعاً  
فإذا بيعت أحداً راضي المحيطة بها فلا شفعة بالشرب لأنه لا اشتراك في شيء  
ولا شركة في العين لأن كل واحد سقى ملكه من دون استخراج الماء فلا

شفعة إلا بالجوار والخالطة قرز



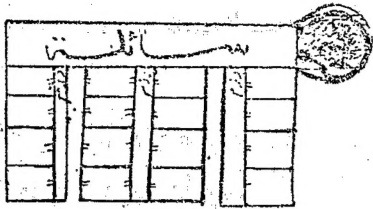
هذه صورة النهر الذي إلى ثلاث جهات فإذا بيعت حربة من أي  
الجهات كانت الشفعة لأهل تلك الجهة الأخص فالأخص إذا بيعت  
الأولى كانت الشفعة لمن تحتها فإذا بيعت الثانية كانت الشفعة لمن تحتها ولا شيء  
للأولى لأن حق الشرب في الساقية قد انقطع إلا أنه يقال إذا ابتاعت

الأولى في الجهة الوسطى كانت الشفعة لمن تحتها ولمن سامتها وكذلك فيمن تحتها يكون الحسم واحد  
قرز وأمّا إذا بيعت أحد الجهات جميعاً كانت الشفعة لأهل الجهات الأخرى بسببهم العام قرز وأمّا  
صورة الجبال النازلة إلى السوائل العظام فنقول لا تثبت الشفعة بالشرب إذا كان كل حربة تشرب من  
مشربها من السائلة كالسوائل هذه \* اللهم إلا إذا وقع من أهل الأموال التي تشرب من السائلة شيء



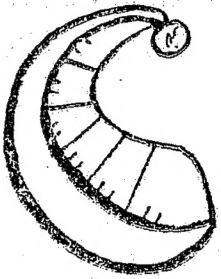
يوجب الملك لهم فيه ثبتت الشفعة ويكون لهم جميعا وهذه صورته  
هذه الصورة التي ثبتت فيها الشفعة لآمن السيل النازل من الجبل  
ينصب الى المحل الذي قد جعله أهل الاموال ملكا لهم واشتركوا  
في ذلك فتثبتت الشفعة لآمنه صار مملوكا ولا يضر نزوله في مباح بعد

اجتماعه في مملوك وذلك المباح السائلة كما ذكره أهل المذهب فنقول اذا ابتاع أحد المواضع العليا كانت  
الشفعة للجميع لأجل اشتراكهم في مجمع السيل المملوك لهم كذا قرز والله أعلم وأما صورة الجبل  
النازل ماء إلى سائلة ولم يكن من أهل الاموال وضع شيء يوجب الملك ولكن فيها رزوم لأهل الضيعة  
فنقول الشفعة ثابتة بين أهل كل رزم كونهم قد اشتركوا في مقر السيل الذي وضع في أعلا السائلة  
ووضعهم لذلك يوجب اشتراكهم وهذه صورته



هذه صورة ما اذا كان الجبل ينزل ماء إلى السائلة فنقول لا شفعة  
بالشرب بين أهل السائلة المالكين للاموال التي تشرب منها  
ولكن فيما بينهم على جهة العموم وأما أهل كل ضيعة الواضعون  
الرزوم قبالة ضياعهم فالشفعة فيما بينهم ثابتة بالشرب لأنهم

وضعوا شيئا يجمع الماء فبوضعهم له صار سبيبا جامعافيا بينهم فنقول أهل الضيعة الاولى لما وصل الماء من  
الجبل المباح الى رزمهم الواضعون له كان مجعلا مملوكا لهم ويدخل أيضا الى مملوك وهو السقي فاذا بيعت  
الجربة الاولى كانت الشفعة لمن تحتها فاذا بيعت الثانية بطل حق الخارج وثبت لمن داخل وهكذا في كل  
جربة فاذا بيعت الارض الداخلة كانت الشفعة لملك الجربة التي فوقها اذ سبب الشرب متصل كما قلنا  
في الاستطراق وهكذا أهل الضيعة المتوسطة التي المسقى فيها يسقي الى جهتين اذا بيعت الاولى كانت  
الشفعة لمن داخل وللمسامنة لمنشرة المبيعة واذا بيعت الثانية بطل حق الخارجتين وثبتت للمسامنة ولن  
داخل فاذا بيعت الداخلة كانت الشفعة لمن ساءتها لانه أخص وهذا جميعه مع طلب الاخض فان تركها  
أو بطلت ثبتت الشفعة لمن خارج بالسبب العام وهو مفهوم الازهار بقوله ولا فضل بتعدد السبب  
وكثرته بل بخصوصه \* وأما اذا كان أحد الرزوم يسقي الماء المجتمع فيه الى جهتين كان الحكم في ذلك  
كما قلنا في البئر أو النهر الذي يسقي الى جهتين فان الشفعة ثابتة بين كل أهل جهة وأما مسألة الرحا  
المجاور قرارها لأصل النهر أو أصل البئر فان كان قرارها المجاور حق فلا خوض في ذلك وان كان  
مملوكا وكلا في هذه صورته



هذه صورة الرحا التي على النهر بشرط أن يكون قرارها مملوكا اذ لو كان حق  
لم تثبت الشفعة فنقول اذا كان قرار الرحا لرجل والنهر والارض لرجل آخر  
فاذا ابتاعت أحد الاراضي المتصل بقرار الرحا ثبتت الشفعة بالجوار كصاحب  
قرار الرحا وكذلك اذا ابتاع قرار الرحا كان لملك النهر والارض الشفعة بالجوار كما

ذكر في مسألة البيان قال في المعيري وثبوت الشفعة في مسألة الرحا مبني على ثلاثة أصول الاول أن الشفعة  
ثبتت بالجوار الثاني أن قرار الرحا مملوك الثالث أن ملك صاحب الرحا مجاور للارض وكذا ذكر

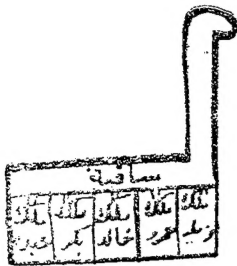
في حاشيته على البيان حيث قال وحاصل مسألة الرحا ان كان قرار موضع الرحا أو المقر ملكا لصاحبها فلا يخلو إما أن يكون ملكه متصل بطرف المبيع أم لا ان اتصل وجبت الشفعة بالجوار وان لم يتصل ملكه بالمبيع فلا شفعة سواء بيع النهر أو الارض أو أحدهما اذ العلة في وجوب الشفعة حق الاتصال والله أعلم قرز وأما الأراضي التي تشرب من الصبابات وهي الاساحة من الأعلى الى الأسفل ولم يكن لأهل الارض محل مملوك يجتمع فيه الماء فهذه صورة



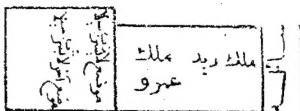
هذه صورة الجبل النازل مأوذاً الى الجربة الاولى ثم الى الثانية وهكذا الى آخر جربة فنقول لا شفعة بالشرب بل بالجوار لا غير اذا لم يكن بينهم ملك يشترك أهل الاراضي اذ لو كان ثبتت الشفعة كما قالوا في مسألة البئر والمأجل وها هنا انصباب حق فقط والحقوق لا تثبت بها الشفعة كما قرره في البيان قرز (وأما صورة) الارض التي تشرب موجاً فان كان في طرف الموضع ساقية متروكة من أصل المال وفيها مناشر كل واحد من المالكين يسقي من مقابل ملكه فالشفعة ثابتة وهذه صورته



هذه صورة الموضع الذي فيه ساقية متروكة من أصل المال وليس فيها غروس اذ لو كان فيها شيء من أي أنواع الاشجار المثمرة كان حكمها حكم الموج كما يقع ذلك في أكثر النواحي ولا عبرة بجعلها ساقية وانما جمعت لحفظ المال لا غير فحكمها حكم الجربة التي تشرب موجاً وسيأتي بصورة ذلك ان شاء الله تعالى ففي هذه الصورة اذا بيعت الاولى كانت الشفعة لمن بعدها على السواء ابتاعت الثانية بطل حق الخارجة ثم كذا الى آخرها الصورة الثانية حيث لم يترك المالك الساقية من أصل المال وانما جعل كل واحد من ملكه عرماً يحفظ له الماء لأجل يسقي مرتباً وقرار الساقية داخلاً



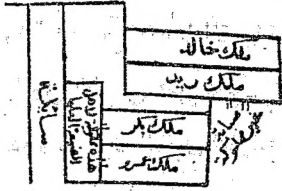
في مساحة الارض وهذه صورته هذه الصورة التي ذكرنا أنها ستأتي فنقول الشفعة ثابتة حكمها حكم الموج فاذا ابتاع مدغر الجربة وهو ملك زيد كانت الشفعة لعمرو وخالد وبكر وعبيد باشتراكهم في أصل البئر أو النهر لأن هذه الساقية انما جعل كل مالك عرماً قبال ملك لأجل حفظ الغيل والا فشرب الموضع موجاً أصالة ويظهر ذلك بمرث الساقية والزرع فيها كل قبال ملكه فليس هي مثل الصورة الاولى ولا يقال ان صاحب الموقر كصاحب الصبابة وهكذا اذا ابتاع الموقر وهو ملك الداخلين كانت الشفعة لصاحب المدغر لا اشتراكهم في أصل النهر قرز وهذا على القول بعدم اشتراط اتصال عرهم كما هو في التذكرة قرز وأما صورة الموضع الذي يشرب موجاً من سائلة ويدخل من مدغرها فهذه صورتها



هذه صورة ما اذا كانت الجربة تشرب موجاً من سائلة عظما فنقول اذا ابتاع المدغر لم تثبت الشفعة بالشرب بل بالجوار لا غير لأن الشرب من السائلة لم تثبت سبب الشرب كما قالوا في مسألة الصبابة فهو حق لا ملك ففي هذه الصورة

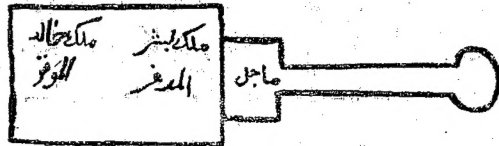


إذا بيع ملك عمرو مثلاً كانت الشفعة لزيد ولصاحب الموضع الآخر وهو ملك خالد بالجوار بينهما نصفين كذا قرز وأما إذا كان ثم ضيعتين عليا وسفلى فأهل الضيعة العليا يجمعون الماء في موضع مملوك



لهم ويستقون به ثم يرسلون الفضلة إلى السفلى فهذا صورته هذه صورة ما إذا كانت الضيعة العليا وهي ملك زيد وعمرو قد جعل للماء الداخل من السائلة موضع يجتمع فيه فقد صار مملوكاً لهم فإذا ابتاع أحد الموضعين ثبتت الشفعة فيما بينهم بالشرب وأما أهل الضيعة السفلى

فلا شفعة بينهم وبين أهل العليا لأن ليس لأهل السفلى الا حق الاساحة فقط وكذلك هم فيما بينهم لا شفعة بينهم بالشرب لأنه ليس لهم الا ما نزل من الصبابة التي هي غير مملوكة بخلاف ما لو كانت مملوكة كذلك قرره في البيان قرز (وحاصله أن أهل الضيعة) السفلى لا تثبت الشفعة فيما بينهم الا اذا جعلوا صبابة مملوكة لهم يجتمع اليها الماء النازل من الضيعة العليا قرز وأما أهل الموضع التي تشرب من النهر أو البئر موجا فهذه صورته



هذه الصورة هو اذا كان الموضع يشرب موجاً من البئر أو النهر فاذا ابتاع المدغر ثبتت الشفعة لصاحب الموقر وهو خالد بسبب الشرب لا اشتراكهم في أصل

البئر وكذلك العكس قرز وأما اذا كان الماء ينزل من صبابة الى ساقية وهي التي يقال لها مسقى الى موضع فالماء وان كان صبابة وذلك حق وان كان قد صار الى موضع مملوك وهو المسقى وهذه صورته

هذه الصورة هو اذا نزل الماء من صبابة الى المسقى حق الموضع فان الشفعة ثابتة بالشرب ما بين صاحب الموقر والمدغر باشتراكهم في المسقى

المملوك بينهم ولا يضر نزول الماء من حق وهي الصبابة كونه قد صار في المسقى المملوك المستوعب لجميع الماء كذا قرز (وأما صورة الصبابة) التي تسيح الى الموضع من دون اجتماع الماء في ساقية أو مسقى

وسواء كانت الصبابة أرضاً أو أكمة أو جبلاً فهذه صورته هذه الصورة اذا كان الموضع يشرب موجا صبابة فلا شفعة فيه

بالشرب لعدم الاشتراك في شيء والماء الجاري من الصبابة حق ولا تثبت به الشفعة ففي هذه الصورة تكون الشفعة بالجوار كما قرره في البيان قرز قال شيخنا العلامة عبد الله بن محسن الحلي في هذه آخر الصور رقتها معاونة على البر رجاء من الله تعالى أن يغفر لي الذنوب وله مؤمنين والمؤمنات وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله تم رقم هذه الفوائد الجليلة بحمد الله تعالى وحسن توفيقه

( ويتلو هذه الصور ضابط الجوار ) وتبيين صفاته للعلامة القاضي عز الدين

محمد بن أحمد الحلالي رحمه الله تعالى وهو من قوله في الازهار وتقي الصفقتين بعد اشترئتهما فنقول لا يخلو إما أن يكون الشفيع جاراً أو خليطاً أو شريكاً في الشرب أو في الطريق ان كان جاراً فلا يخلو إما أن يكون الشراء مشاعاً أو غير مشاع إن كان غير مشاع فإن تقدم شراء المباين استبدد المشتري بالمباين واشتركا في الملاصق وهي آخر صفقة تكون مشتركة بين الشفيع والمشتري لأن شراء هذه الصفقة الملاصقة قد صارت استشفاعاً لتقدم الملك في الصفقتين المتقدمة وان تقدم شراء الملاصق فالشفعة ثابتة في الصفقة الاولى وهي الملاصقة فقط لا فيما بعدها لأن قد صار مبايناً وان كان الشراء مشاعاً فالشفعة ثابتة في الصفقتين الاولى لا فيما بعدها لأن قد صار خليطاً فلو كان سبب الجار متصل بجميع الصفقات ثبتت له الشفعة في الصفقة الاولى جميعها للشافع والثانية نصفين وكذلك ما بعدها لاستواء المشتري والشافع في الجوار وهذه صورته فتأمل

ملك الشفيع				
ملك الشفيع	ملك الشفيع	ملك الشفيع	ملك الشفيع	ملك الشفيع

ملك المشتري			
ملك المشتري	ملك المشتري	ملك المشتري	ملك المشتري

وان كان ملك المشتري والشفيع متصلاً بجميع الصفقات كانت بينهما على السواء على عدد الرؤوس وهذا بيان الصفقات معينة كل بائع مبيعاً الا اذا كانت الصفقات غير معينة بل بمشاعة كان للشفيع أول صفقة لا ما بعدها لأن المشتري قد صار خليطاً وهو أخص بباقي الصفقات وأما اذا كان الشفيع خليطاً فان كان

المشتري أصلياً كان شراء استشفاعاً وثبتت جميع الصفقات بينهما نصفين أو اثلاثاً على حسب تصدد شركاء الخلطة لاستوائهما في السبب وهو الخلطة فان لم يكن المشتري خليطاً ثبتت الشفعة للشفيع الخليط في الصفقة الاولى جميعها وما بعدها من الصفقات تكون بينهما نصفين أو اثلاثاً على ما تقدم لاستوائهما في السبب وهكذا اذا كان الشفيع خليطاً والمشتري جاراً فالشفعة ثابتة في الصفقتين معا وصورة ذلك أن تكون جربة بين رجلين نصفين مفرزين وكل نصف بينهما مشاعاً فتي باع أحدهما نصيبه في كل جانب صفقة فالشفيع خليطاً فثبتت له الشفعة في الصفقتين كذا قرره وأما اذا كانت الشفعة في الشرب فاما أن يكون الشراء مشاعاً أو معيناً ان كان مشاعاً ثبتت الشفعة للشفيع في الصفقة الاولى لا فيما بعدها لأن قد صار المشتري خليطاً الا أن يكون مفرزين كأن تكون الصفقتين في موضعين واشترى كل صفقة في موضع مشاعاً لأن الشفيع شريك في الشرب في الموضعين فثبتت الشفعة في جميع المصافق للشفيع ان كان أخص من المشتري وان كان المشتري أخص فهو أحق والا اشتركا وهكذا يكون الحكم في الطريق وأما اذا كان معيناً غير مشاع فالشفعة ثابتة في الصفقتين الاولى للشريك في الشرب وأما ما بعدها من الصفقات فان كان ثمة أخصية قد ذكر في الازهار عند قوله بل بخصوصه وذلك في الشرب والطريق فاذا كان ثمة أخصية للمشتري بنفرد بها فلا شفعة عليه لأن قد صار شراؤه استشفاعاً فان لم يكن ثم أخصية بل هما مستويان في السبب كالمشتركان في جربة تشرب موحاً فهما في الصفقات الاخر على السوي الا أن يكون الشراء مشاعاً وذلك ان كانت الجربة تشرب موحاً فان الشفيع لا تثبت له الا الصفقة الاولى وما بعدها يستبد بها المشتري لأن قد صار خليطاً وهكذا يكون الحكم في سبب الشركة

في الطريق فان كان الشراء مشاعا فالشفعة ثابتة للشفيع في الصفقة الاولى فقط لا فيما بعدها لأن قد صار  
المشتري خليطا وان كان الشراء معيناً غير مشاع فالشفعة ثابتة في الصفقة الاولى للشريك في الطريق  
وأما ما بعدها من الصفقات فان كان المشتري قد انفرد بأخصية من الطريق والأخصية كما ذكره في  
الازهار ولا عبرة بتعدد السبب بل بخصوصه فقد صار شراؤه استشفاعاً فلا شفعة عليه في الصفقات الأخرى  
وان لم يكن ثمة أخصية بل قد صاراً مستويين في الشركة في الطريق فهما في الصفقات الأخرى على السواء  
فيكون بينهما نصفين أو أثلاثاً على حسب تعدد الشركاء وأن كانت الأخصية للشفيع استحق الصفقة الثانية  
والله أعلم ثم الحاصل في الصفقات والحمد لله رب العالمين انتهى طبع هذا في مطبعة المهاجد بجوار قسم  
الجمالية بمصر في يوم الاربعاء ٨ صفر سنة ١٣٤٢ و صلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله آمين آمين